السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1919

م .د . أحمد جبار عنفوص العتابي
المديرية العامة لتربيه بغداد الرصافة الثانية
وزارة التربية

استلام البحث
2026/7/26م

قبول النشر
2026/9/4م

الكلمات المفتاحية: السياسة البريطانية، الدولة العثمانية، 1919.

الملخص:

ظهرت الدولة العثمانية على مسرح التاريخ في مطلع القرن الرابع عشر على يد عثمان بن ارطغرل وتمتع سلاطينها بالقوة التي مكنتهم من السيطرة على بقاع واسعة من بلاد الاوربية والعربية، بدا احتكاك بريطانيا بالدولة العثمانية عام 1396 والتي ادركت حينها لا يمكن التوغل فيها الا عن طريق التجارة فدخلت بريطانيا في عدة معاهدات لضمان ربيع اقتصادي وتجاري وتمتعت بعدة امتيازات لتنسيق العمل التجاري وقد دبَّ بالدولة العثمانية بوادر الضعف والوهم ومنذ القرن الثاني من القرن السادس عشر بتدهور احوال الزراعة ، لم يكن لبريطانيا سياسة واضحة المعالم تجاه الدولة العثمانية حتى اواخر القرن 18 ولم يقتصر الموقف البريطاني المؤمن ايمان مطلقا بمبدأ المحافظة على املاك الامبراطورية العثمانية والتي تحتم بقاؤها كما هي الى ان يرسخوا نفوذهم ويمهدوا باحتلال المناطق الاستراتيجية التي تشرف على طريق الشرق وفي الحرب العالمية الأولى وجدت السياسة البريطانية ان الفرصة سانحة لتنفيذ سياستها التوسعية الاحتلال الدولة العثمانية .

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث كيف انتقلت بريطانيا من سياسة المحافظة للممتلكات العثمانية وسلامة أراضيها (بسبب مصالحها التجارية)ولتكون حاجزاً ضد التمدد الأوروبي، إلى سياسة التردي والبرود ثم العداء المباشر وصولاً إلى السعي لتقسيمها واحتلال أراضيها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كشف الخلفيات التاريخية والمعاهدات والاتفاقيات (مثل مؤتمر برلين، وهدنة مودروس، والمعاهدات السرية) التي مهدت لسقوط الدولة العثمانية ورسمت الخارطة السياسية والاستعمارية الجديدة للمنطقة عقب الحرب العالمية الأولى .

الهدف من البحث:

تتبع مراحل تطور العلاقات البريطانية تجاه الدولة العثمانية منذ بداية الاحتكاك التجاري في القرن الرابع عشر مروراً بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى عام 1919 . و الكشف عن أسباب ومظاهر التغير في السياسة البريطانية والتحول من موقف المدافع إلى موقف العداء وتوضيح كيف أثر التنافس الاستعماري بين بريطانيا والقوى الأوروبية والأزمات الاقتصادية على القرارات والتحركات السياسية والعسكرية لبريطانيا . وتسليط الضوء على الأساليب البريطانية للسيطرة على الموقع والمنافذ الاستراتيجية (مثل قبرص، مصر، الخليج العربي، والعراق) لحماية طريق مواصلاتها واستثماراتها إلى الشرق.

المبحث الأول :(بداية العلاقات التجارية)

ظهرت الدولة العثمانية على مسرح التاريخ في مطلع القرن الرابع عشر الميلادي في الشمالي الغربي لآسيا الصغرى على يد عثمان بن ارطغرل (1299-1326)وتمتع اغلب سلاطينها بالقوة التي مكنتهم من مد سيطرتهم على بقاع واسعه اهمها الاستيلاء على القسطنطينية عام 1453 على يد السلطان محمد الثاني (1451- 1481) الذي لقب لهذا السبب بالفاتح ، وكانوا قبل ذلك قد توجهوا الى اوروبا فاستولوا على شبه جزيرة البلقان كلها حتى نهر الدانوب شمالا ثم اصبح البحر الاسود عباره عن بحيره عثمانية بعد ان انتزعوا شبة جزيره القرم وبحر ازوف عام 1475 من التتار ثم استودع على كل اسيا الصغرى وارمينيا واغلب القوقاز واخضعوا لسيطرتهم بلاد الشام عام 1516 ومصر عام 1517 تبعها اعلان نجد والحجاز ولائهما للدولة العثمانية وسيطرتهم على بغداد عام1534 وامتداد تلك السيطرة الى سواحل الخليج العربي شمال افريقيا وفي البحر المتوسط كان العثمانيون قد استولوا فضلا على جزيره قبرص عام 1571 وكريت عام 1669 وكل جزء بحر ايجه فاصبحت الدولة العثمانية حلقه الوصل التي لا يمكن المرور الا عبرها بين الشرق والغرب واصبحت كل تلك البقاع الواسعة والغنية ذات الموقع الاستراتيجية محط انظار الدول الاستعمارية الكبرى وفي مقدمتهم بريطانيا (المحامي ، مصر، 1977 . ص 127) .

تعود بداية احتكاك بريطانيا بالدولة العثمانية الى معركه نيكوبولس في 25 ايلول 1396 التي ادرك بعدها البريطانيين ان توغلهم بالدولة العثمانية لا يمكن ان يكون الا عن طريق التجارة لاسيما وان بريطانيا اصبحت في القرن الثامن عشر سيدة البحار واكبر دوله استعمارية ، كما ظهرت حاجتها الى الاسواق العالمية لتصريف منتجاتها والحصول على المواد الخام من جهة واستثمار رؤوس اموالها من جهة اخرى لهذا سعت الى التوغل داخل الدولة العثمانية خاصة وان الدولة الاوروبية الأخرى كانت تتسابق فيما بينها للحصول على امتيازات داخل تلك الدولـة (الدسوقي ، 1976، ص22) .

تعود بداية العلاقات البريطانية - العثمانية الى النصف الثاني من القرن السادس عشر من خلال الامتيـاز الخاص بحرية الابحار في البحر المتوسط الذي حصل عليه انطوني جنكيسن عام 1553 في عهد السلطان سليمان القانوني(1520ـ1566) واطلق على هذا الامتياز بالتصرف الامن ولكن على الرغم من حصـول بريطانيا على ذلك الامتياز ظل نشاطهم التجاري مع الدولة العثمانية محدودا وبعد ذلك بفتره وتحديدا في 15 اذار 1579 اوفد التاجر البريطاني وليم هاربورن برساله من الملكة اليزابيث الاولى الى السلطان مراد الثالث (1574ـ 1596) عبرت فيها عن رغبتها بتوطيد العلاقة بين دولتيهما.(الشناوي ،1969 ، ص33) .

ونتج عن ذلك توقيع بريطانيا معاهدة تجارية جديدة مع الدولة العثمانية في حزيران 1580 تضمنت "22 مادة" منح السلطان بموجبها البريطانيين ذات الحقوق التي تمتع بها الفرنسيون في معاهدة شباط 1535 ذلك لنجاح ضمن البريطانيون ربيعا اقتصادياوتجارياً مهماً في الدولة العثمانية (شكري ،د.ت ،ص97) .

وبعد ان تمتعت بريطانيا بهذا الامتياز قامت في 11 ايلول 1581 بانشاء شركة لتنسيق العمل التجاري مع الدولة العثمانية سميت بشركة الليفانت منحتها الملكة أليزابيث حق احتكار التجارة في الأراضي العثمانية مدة12عاماً.وأكدت الامتيازات في اتفاقية اخرى عام1583 لم يكن هدف اليزابيث ان تقتصر علاقتها مع الدولة العثمانية على التجارة فقط بل كان الهدف الرئيس التحالف معها سياسيا الامر الذي دفعها الى فتح تمثيـل دبلوماسي لها في اسطنبول عام 1593 واختير وليـم هاربورن اول سفير لبلاده في الدولة العثمانية(1593ـ 1598) في المقابل ارسلت الدولة العثمانية مصطفى اسماعيل، اول ممثل رسمي لبلاده في لندن(1607ـ1611) وعلى الرغم من ذلك استمرت المصاح البريطانية مقتصرة على الناحية التجارية وفي تلك الاثناء كانت الدولة العثمانية قد دب فيها بوادر الضعف والوهن منذ النصف الثاني من القـرن السادس عشر بتدهور احوال الزراعة، التي تعد عماد الاقتصاد العثماني، ونظـام الاقطاع العسكري، الذي

كان اساس البنية الاقتصادية والانتاجية في الدولة العثمانية واخذ ذلك الضعف يتعمق يوماً بعد يوم مما اوقعها في شباك التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الطامعة وفي مقدمتها بريطانيا (الدسوقي ، 1967 ،ص62) .

لم يكن لبريطانيا سياسة واضحة المعالم تجاه الدولة العثمانية حتى اواخر القرن الثامن عشر. لكن بعد ان انتهت الحرب الروسية – العثمانية (1768-1774) بتوقيع معاهدة كوجك– كينارجة في 21 تموز 1774 التي منحت بموجبها امتيازات واسعة لروسيا القيصرية تنبهت بريطانيا الى امرين، اولهما: ان يكون لها ذات الامتيازات في الدولة العثمانية لتأمين طريق تجارتها الى "درة التاج البريطاني" ثانيها: مدى الخطورة التي تشكلها روسيا على طرق مواصلاتها الى الشرق اذا تم لها اخضاع الدولة العثمانية، التي تشكل حاجزاً بين روسيا والمصالح الحيوية البريطانية الامر الذي دفع وليم بت الصغير رئيس الوزراء البريطاني (1783-1801/1804-1806)- الى ان يعلن امام البرلمان البريطاني عن خطورة السياسة التوسعية الروسية ويدعو الى اتباع سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية وسلامة اقاليمها لتشكل حاجزاً امام أي تقدم روسي ومما عزز من القناعة بأتباع تلك السياسة الخطر الثاني الذي واجهته بريطانيا المتمثل بإقدام فرنسا عام 1798 على احتلال مصر). وعدت بريطانيا ذلك الاحتلال تهديداً مباشراً لإمبراطوريتها في الهند فاشتبك الأسطول البريطاني مع القوات الفرنسية في معركة ابي قير البحرية في اول اب 1798 وانـزل بالفرنسيين هزيمة ساحقة لكن على الرغم من ذلك واصل نابليون قائد الحملة احتلاله لمصر. وللحيلولة دون نجاحه اقدمت بريطانيا على عقد اتفاقية دفاع مشترك مع الدولة العثمانية في 5 كانون الثاني1799 واشتبكت الدولتان معاً في معارك ضد فرنسا الى ان أُجلي الفرنسيين عن مصر بموجب معاهدة الصلح التي عقدت بين فرنسا وانكلترا في لندن اول تشرين الاول1801 .(شكري، د.ت، ص34) .

ومثلما كانت بريطانيا رادعاً امام التوغل الفرنسي في ممتلكات الدولة العثمانية في مصر، شكلت حاجزاً امام الاطماع الروسية في ممتلكاتها في البلقان، اذ بعد ان ادركت روسيا عدم جدوى تحقيق تلك المطامـع بالطرق الدبلوماسية نظراً للمعارضة البريطانية، رجحت الحل العسكري فأقدمت على احتلال امارتي الدانوب (ولاشيا وملدافيا) في تشرين الأول 1806 ، بحجة حماية حقوق وامتيازات الولايتين، مما دفع الدولـة العثمانية الى اعلان الحرب عليها في كانون الاول1806.ووضعت روسيا، بعد هزيمتها امام فرنسا في معركة فـريدلاند 14 حزيران 1807، يدها بيد الاخيرة وعقدت معها معاهدة تلست في 7 تموز 1807. ادى ذلك التحالـف الروسي – الفرنسي الى فسخ التحالف الروسي – البريطاني، واصبح الاسطول الروسي بين كفي

كماشـة ، فخوضه حرب ضد الدولة العثمانية اغلق المضايق بوجهه، فضلاً عن تحول الاسطول الانكليزي الى قوة معادية ، فانقطعت خطوط مواصلاته. فضلاً عن ذلك عقدت الدولة العثمانية اتفاقية جاناقلعة في 5 كانون الثاني 1809 واهم ما جاء فيها قبول بريطانيا بمبدأ غلق المضايق في وجه السفن الحربية الاجنبية وبذلك كانت بريطانيا اول دولة اجنبية تفرض حق اغلاق المضايق من قبل الدولة العثمانية بوجه السفن الحربية الاجنبية. وبعد ان اخذت العلاقات الروسية الفرنسية بالتدهور واصبح الطرفان على شفى حرب اضطرت روسيا الى عقد صلح مع الدولة العثمانية اطلق عليه صلح بوخارست في 28 ايار 1812وبذلك كان للموقف الدبلوماسي البريطاني المعارض للتوغل الروسي في الدولة العثمانية اثر فعال في انحسار ذلك التوغل(شكري ،د.ت ، ص144) .

لم يقتصر الموقف البريطاني المؤيد للإمبراطورية العثمانية على الحرب الروسية العثمانية (1806-1812) بل اشتمل على مشاكل اخرى ألمت بتلك الإمبراطورية،اذ كان الساسة البريطانيون مؤمنين ايمانا مطلقا بمبدأ المحافظة على ممتلكاتها وكيانها الآيل للسقوط ولم يسمحوا بتفكيكها لان مصالحهم السياسية والاقتصادية تحتم بقاءها كما هي، الى ان يرسخوا نفوذهم ويمهدوا لاحتلال المناطق الإستراتيجية التي تشرف على طريق الشرق مثل قبرص ومصر والخليج العربي فضلا عن وجودها حاجزا ضد أي تدخل من قبل دول اخرى وعلى رأسها روسيا ، كما انها تشكل اسواقاً لبضائعهم ومركزاً لاستثمار رؤوس أموالهم. لهذا ركز الساسة البريطانيون وعلى مدى الحكومات المتعاقبة طيلة القرن التاسع عشر على هذا المبدأ، واستنادا لذلك وقفت بريطانيا الى جانب السلطان محمود الثاني (1808-1839) في صراعه مع محمد علي علما ان هناك أسبابا أخرى تكمن وراء ذلك الدعم يأتي في مقدمتها اولا: تخوف بريطانيا من قيام دولة عربية موحدة تشمل بلاد الشام ومصر والخليج العربي، الامر الذي يهدد مصالحها باعظم الاخطار لا سيما اذا تحالفت تلك الدولة مع فرنسا او روسيا. ثانيا: لم يكن من مصلحة بريطانيا الاطاحة بالسلطان بوصفه خليفة المسلمين لان ذلك من شأنه ان يخلق لها كثيراً من المشاكل مع المسلمين في الهند لا يمكن التنبوء بنتائجها.

ثالثا: ان محمد علي كان مدعوما من فرنسا التي اخذ نفوذها السياسي والاقتصادي يزداد في مصر، والسلطان كان مدعوما من روسيا لاسيما بعد عقد معاهدة اونكيار اسكلة سي في 8 تموز 1833 لذلك ارادت بريطانيا ان تحرم روسيا من الانفراد بالمكانة والنفوذ اللذين ستحظى بهما بسبب مساندتها السلطان، فضلا عن حرمان فرنسا من ذلك النفوذ الامر الذي دفع بريطانيا الى الوقوف بجانب السلطان، فسويت المسألة بموجب ميثاق لندن في 15 تموز 1840 ، ثم عقد

ميثاق خاص بالمضايق في 13 تموز 1841 بين الدولة العثمانية من جهة وبريطانيا وروسيا وبروسيا من جهة اخرى. ومُنع بموجبه مرور السفن الحربية في وقت السلم ولكافة الدول عبر المضايق ، وعد ذلك الميثاق نصراً دبلوماسياً حربياً لبريطانيا .(مصطفى ، 1982 ، ص42) .

كانت بريطانيا تخطط الى جانب ذلك النصر الدبلوماسي لتحقيق نصر اقتصادي. فقد سعت الى انتزاع تنازلات اقتصادية وحصلت عليها بالفعل بموجب الاتفاقية البريطانية العثمانية في 16 اب 1838،التي فتحت الباب للنهب المشروع في الدولة العثمانية.

واكدت سريان جميع الامتيازات البريطانية في كافة ممتلكات تلك الدولة. واصبح للتجار البريطانيين الحرية في البيع والشراء اسوة بالعثمانيين وفرضت عليهم رسوم كمركية نسبتها 3% من البضائع المستوردة والمصدرة بينما كانت تفرض سابقا نسبة قدرها 12%. وبذلك رفع نظام الاحتكار الذي كان معمولاً به في الدولة العثمانية واعلن نظام التجارة الحرة مما زاد حالة الدولة العثمانية سوءاً على حالتها السيئة اصلاً، فقد تراجعت الصناعات التجارية فيها واصبح نهوضها امراً عسيراً جداً واصاب الخزينة العثمانية ضرر كبير أوقعها في شباك القروض الاجنبية (علي ،د.ت ، ص19) .

استمرت روسيا في سياستها الرامية للتوغل في الامبراطورية العثمانية والسعي الى تفكيكها اذ اقترح نيقولا الاول – قيصر روسيا (1825-1855)، على السير هاملتون سيمور –السفير البريطاني في سان بطرسبورغ- ولمرتين، في شباط وفي كانون الاول من عام 1853 تقسيم الرجل المريض ما بين روسيا وبريطانيا وعبر عن ذلك بقوله :

" انا مثلكم راغب في استمرار حياته .....انه ممكن ان يموت فجأة بين ايدينا ..لهذا افلا يكون من الافضل ان نكون مستعدين لهذا الاحتمال من ان نجلب لانفسنا الفوضى والارتباك وحتمية حرب اوربية "

لم ترفض بريطانيا ذلك الاقتراح فحسب، بل وقفت بجانب السلطان عبد المجيد الاول (1839-1861)، عندما تجدد صراعه مع روسيا عام 1853 على اثر رفض الحكومة العثمانية مطلب روسيا في فرض حمايتها على الارثدوكس الذي عدّته تدخلاً في شؤونها الداخلية مما أشعل حربا بين الطرفين عرفت بحرب القرم في الاول من تشرين الثاني 1853. (تايلور، 1982 ،ص130.133)

ساندت بريطانيا الدولة العثمانية في حرب القرم لعدة اسباب منها: رغبتها في احباط المخططات الروسية في الدولة العثمانية، وكسب تعاطف المسلمين في الهند بالوقوف الى جانب السلطان لاسيما في ضوء الوضع المتفجر في الهند التي لم تستطع بريطانيا ان تجعل نفوذها يستتب فيه الا في 1849 اي قبيل حرب القرم. كما ان بريطانيا ارادت استغلال الحرب لتعزيز نفوذها في

الخليج العربي لا سيما وان المعاهدات التي عقدتها مع شيوخ الساحل العماني لمدة عشر سنوات كانت تنتهي عام 1853، ولذلك وبحجة المحافظة على السلامة الاقليمية للدولة العثمانية تدخلت في النزاعات المحلية بين شيخ البحرين الموالي للبريطانيين من جهة وبين شيخي نجد والقطيف التابعين اسميا للسلطان. كل ذلك جاء متزامناً مع تعيين ستانفورد كاننغ المناهض جدا للنفوذ الروسي في الدولة العثمانية سفيرا لبريطانيا في اسطنبول. وقد ادى هذا السفير دورا كبيراً في دعم بريطانيا للدولة العثمانية في حربها ضد روسيا وساندتها أيضا فرنسا ومملكة سردينيا فأحرزوا نصرا على روسيا وانتهت الحرب بعقد معاهدة باريس في 30 اذار 1856 . (توفيق ، 2000 ، ص77-78) .

كان لتلك الظروف اثرها الحاسم في تكبيل الدولة العثمانية بالقروض الاوربية، وعد ذلك مظهرا من مظاهر التغلغل الاقتصادي الاجنبي المدمر وكان اول قرض عقدته الحكومة العثمانية مع بورصة لندن وباريس عام 1854 بقيمة ثلاثة ملايين جنيه استرليني وفائدة قدرها 6 % لمدة (33) عاما. وفي العام التالي عقد العثمانيون اتفاقية قرض اخرى مع مؤسسة بريطانية ايضا بلغ مقدارها خمسة ملايين جنيه استرليني وبفائدة قدرها 4٪. فضلاً عن تأسيس رجال البنوك البريطانيين البنك العثماني في 30 اذار 1856 الذي اخذ يشرف على جميع قروض الدولة العثمانية، علماً بان الدولة العثمانية لم يكن لها فيه الا الاسم، اذ انه عبارة عن مؤسسة مؤلفة من رؤوس اموال اجنبية وبذلك احتلت بريطانيا المرتبة الثانية بعد فرنسا في تمويل الدولة العثمانية وهكذا اصبحت الدولة العثمانية أسيرة لرأس المال الامبريالي. فقد عقدت ما بين عام 1854-1875 (15) قرضا وما ان جاء عام 1871 حتى اصبحت اكبر الدول المدينة في العالم ، اذ بلغت ديونها آنذاك (60) مليون ليرة واعلنت الإفلاس التام عام 1875 ، وبلغ العائد الحقيقي لميزانية الامبراطورية عام 1874-1875 (17) مليون ليرة ومن هذا المبلغ انفق (13) مليون للديون ولم يبق لنفقات الدولة الا اربعة ملايين. وبناءٍ على ذلك، اخذت تلك الدول تشرف بشكل مباشر على اموال البلاد عن طريق تاسيس "إدارة الدين العثماني العام" عام 1881 لتسديد فوائد تلك القروض ، وقد انحصرت رئاسة مجلس ادارتها بممثلي بريطانيا وفرنسا بالتناوب بوصفهم اكبر دائنين للدولة في المرحلة الاولى من تأسيس تلك الادارة .وبذلك حققت بريطانيا مكاسب اقتصادية وسياسية مستغلة الظروف السيئة للدولة العثمانية ، التي القت بها في احضان الدول الاوربية . (بهنان ، 1989 ،ص84).

المبحث الثاني: (بريطانيا وتحقيق المكاسب السياسية الجديدة مع العثمانيين)

جاءت الفرصة لبريطانيا مرة اخرى على طبق من ذهب لتحقيق مكاسب سياسية في الدولة العثمانية من دون ان تقدم أي تنازلات تذكر. ففي الازمة البلقانية (1875-1878) وقفت بجانب السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) لاسيما ان الدولة العثمانية ازدادت أهميتها بعد فتح قناة السويس عام 1869، التي اختصرت طريق بريطانيا الى الهند مما زاد من اهمية البحر المتوسط لها فكثفت جهودها لمنع أي قوة اخرى للتقدم باتجاهه، وذلك عن طريق المحافظة على كيان الدولة العثمانية.بدأت تلك الازمة حين قامت في الهرسك اولاً انتفاضة ضد السلطة العثمانية توسعت بعد ذلك فشملت البوسنة وبلغاريا وتدخلت الدول الاوربية في القضية بحجة ماسمته القسوة الشديدة التي اعتمدتها الدولة العثمانية في قمع تلك الانتفاضة وجدت السياسة البريطانية ان الفرصة سانحة لتنفيذ سياستها التوسعية في الدولة العثمانية، ففي البدء وقفت على الحياد ، لكن روسيا تدخلت عسكرياً واعلنت الحرب على الدولة العثمانية في 24 نيسان 1877 بحجة حماية دول البلقان. وعندما اقتربت القوات الروسية من اسطنبول ارسلت بريطانيا اسطولها الى بحر مرمرة ولكنه لم يدخل الى مضيق البسفور لان روسيا هددت باحتلال اسطنبول اذا فعل ذلك، مما اجبر الروس على عقد صلح في سان ستيفانو في 13 اذار 1878 حققت بموجبه روسيا نفوذاً واسعاً في الدولة العثمانية .(هادي ،1987،ص47)

استغلت الدبلوماسية البريطانية منبر القوة الذي تعتليه في تحقيق نصر دبلوماسي كبير فقد اجبرت روسيا، بعد التلويح لها بالحرب، على عقد مؤتمر برلين من 13 حزيران الى 13 تموز 1878 لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو التي كانت روسيا قد حققت بموجبها مكاسب لا يمكن لبريطانيا القبول بها. ومن جهة اخرى، عقدت في 4 حزيران 1878 اتفاقاً سرياً مع الدولة العثمانية وافقت فيه الاخيرة على احتلال بريطانيا لقبرص مقابل مساندتها ضد روسيا واجبار الاخيرة على التخلص عن بعض ما حققته من مكاسب على حساب الدولة العثمانية وتعهدها بجعل قبرص قاعدة لحماية الامبراطورية العثمانية. واتفاقاً اخراً عقدته مع النمسا والمجر في 6 حزيران تعهدت فيه بدعم مطالب النمسا في البوسنة والهرسك مقابل تأييد النمسا لها بتقسيم بلغاريا، وهكذا حققت السياسة البريطانية نصراً كبيراً لم تتجشم فيه العناء سوى توجيهها التهديد باستخدام قوتها العسكرية .(العبيدي، 1998 ، ص56)

توصلت الدول المشاركة في مؤتمر برلين الى عقد معاهدة برلين في 13 تموز 1878، التي كانت بمثابة الخطوة الاولى على طريق الانهيار الفعلي للدولة العثمانية الواسعة الاطراف، اذ تحولت صربيا والجبل لاسود ورومانيا الى دول مستقلة، اما بلغاريا فقد اصبحت تقتصر على المناطق

الواقعة الى الشمال من سلسلة جبال البلقان ومنحت الحكم الذاتي وانيطت بالنمسا ادارة البوسنة والهرسك باستثناء نوفي بازار وسمح لها باحتلالهما، ومنحت روسيا بسارابيا وقارص واردهان لقد اقتنعت بريطانيا ان الدولة العثمانية بعد تلك المعاهدة قد دخلت في مرحلة تقسيم وان وجودها في اوربا على الاقل قد انتهى، وهذا ما اعرب عنه اللورد سالسبوري وزير خارجية بريطانيا (1878 -1880)،في مذكرة له قدمها لحكومته في 26 كانون الاول 1878 جاء فيها : "سنبني نظاماً كسيحاً لحكم تركيا مرة أخرى الى الجنوب من البلقان ولكن هذه المرة شئ مؤقت فحسب يفتقر الى الحيوية". لهذا سعت بريطانيا الى تعزيز نفوذها في البحر المتوسط باحتلالها لمصر عام 1882 وفي الخليج العربي ، لتامين طريقها نحو الشرق لاسيما بعد التغلغل الألماني في جسم الإمبراطورية . (هادي ،1987 ، ص68)

عالجت المادة (16) من معاهدة سان سيتفانو المادة (61) من معاهدة برلين المسألة الأرمنية بتأكيدها على ادخال الاصلاحات على اوضاع الارمن في الامبراطورية العثمانية وتهديدها باللجوء للقوة في حالة التلكؤ بتفيذ تلك الاصلاحات. وشجع ذلك الدعم الدولي الارمن على التمرد الذي قمع بعدة مذابح ابرزها عام 1896 ، واشدها ما وقع في عامي 1915 – 1916 واتخذت السياسة البريطانية حيال تلك المذابح موقفاً حازماً تجاه الدولة العثمانية وسعت الى تدويل المشكلة الا انه وبهدوء تلك الاضطرابات وعدم رغبة روسيا وفرنسا بالضغط على الدولة العثمانية، خرجت الاخيرة من دون ان تقدم أي تنازلات. لكن تكون انطباع لدى صناع السياسة البريطانية ان مسالة السكان المسيحيين في الدولة العثمانية لايمكن حلها الا بقطع" رأس الاخطبوط " أي انهيارها، على حد تعبير احد الكتاب. لكن على الرغم من ذلك لم يكن رجال السياسة البريطانية آنذاك مستعدين تماماً لانهيارها وتقسيم املاكها فيما بين القوى المتنازعة عليها. ومن هذا المنطلق نفسر كيفية معالجة مسالة جزيرة كريت التي اشترطت القوى الدولية، على رأسها بريطانيا، على الدولة العثمانية ادخال الاصلاحات فيها ووضع الانظمة الخاصة لها باشراف تلك القوى. (العكيلي ، 2003 ،ص 68)

الا ان هذا الامر مغاير لرغبة اهالي الجزيرة الذين كانوا يريدون الانضمام الى اليونان فأعلنوا تمردهم على السلطة العثمانية اوائل عام 1897.1897 مما حفز اليونان على تقديم المساعدة لهم فاندلعت حرب عثمانية – يونانية في 17 نيسان 1897.1897. لم تقف بريطانيا مكتوفة الايدي حيال ذلك الصراع بل هددت الطرفين باسطولها الذي دخل البحر المتوسط وبمساعدة باقي الدول الكبرى لسببين رئيسين :اولاً : التقليل من شأن النصر الذي حصده الاتراك في بداية الحرب. ثانياً: خوفاً من انتقال نار تلك الحرب الى بقية دول البلقان لهذه الأسباب اجبر الطرفان

على عقد هدنة في 19 ايار 1897 ثم معاهدة في 4 كانون الاول 1897. اخذت العلاقة بين الدولة العثمانية وبريطانيا اواخر القرن التاسع عشر تسوء بالتدريج ، نظراً لوضع بريطانيا يدها على بعض الممتلكات العثمانية قسراً من جهة وتدخلها السافر في شؤونها الداخلية بحجة اجراء الإصلاحات من جهة اخرى وهذا ما عبر عنه ادام بلوك رئيس الغرفة التجارية البريطانية في اسطنبول ورئيس المترجمين سابقا في السفارة – بقوله :" لقد حرمنا انفسنا من أي نفوذ جيد داخل دوائر البلاط العثماني وخاطرنا بمصالحنا التجارية والسياسية " .يضاف الى ذلك، النفوذ الالماني المتزايد في الدولة العثمانية الذي اثر سلباً في المصالح الاقتصادية البريطانية والنفوذ السياسي فيها. فقد سمح عبد الحميد الثاني، الذي كان بارعاً في المناورات الدولية، ويسعى الى ان يضرب الدول الكبرى في اوربا الواحدة بالاخرى للالمان بالتغلغل داخل الدولة العثمانية عن طريق ارسال البعثات العسكرية اليها لتدريب الجيش العثماني على الاسلحة الحديثة وكذلك من خلال الزيارتين اللتين قام بهما الامبراطور وليم الثاني الى الدولة العثمانية عام 1889و1898 وتوج التقارب بين الدولتين بمنح المانيا امتيازاً لبناء سكة حديد بغداد – برلين في 5 اذار 1903 نص على امتدادها الى الخليج العربي. فضلاً عن ان حصتها في التجارة الخارجية للدولة العثمانية ازدادت على حساب بريطانيا ، فقد زادت قيمة الواردات العثمانية من المانيا في الفترة من عام 1887 الى عام 1910 من 10-25 مليون جنيه استرليني في حين لم تزد حصة بريطانيا الا بنحو مليوني جنيه .الى جانب ذلك كانت نسبة زيادة الصادرات البريطانية الى الدولة العثمانية من عام 1894 حتى عام 1912 تؤلف 10% من مجمل الصادرات البريطانية بينما كانت نسبة صادرات المانيا للفترة ذاتها تؤلف 17% من مجمل الصادرات الالمانية. (كوبريلي ، د.ت ، ص121)

يضاف الى ذلك ان شبكة البنوك الالمانية المنشأة في الدولة العثمانية اصبحت تنافس وبشكل خطير البنك العثماني واحتلت المانيا المرتبة الثانية بعد فرنسا كدولة دائنة للدولة العثمانية. وبهذا اخذت المانيا مكانة بريطانيا الاقتصادية في الدولة العثمانية فهل من الممكن ان تقف السياسة البريطانية مكتوفة الايدي امام ذلك التغلغل الالماني ؟ لم تدخر بريطانيا وسعا لمعارضة ذلك التغلغل وصبت جم غضبها على سكة حديد بغداد – برلين لانها تمس وبشكل مباشر نفوذها في الخليج العربي ، الذي تعده حزام الامان لإمبراطوريتها في الهند. وكانت هي نفسها تفكر بمد سكة حديد تنتهي في الخليج وتحديداً في الكويت وتبدأ من الاسكندرونة او بورسعيد. فكيف لها ان تقف صامته امام ذلك الامر ؟ لذلك عمدت الى تحصين نفسها من هذا الجانب وابرمت معاهدة سرية مع شيخ الكويت في 23 كانون الثاني 1899 تعهدت بموجبها بحماية تلك الامارة مقابل عدم ابرام شيخ الكويت أي اتفاقية من دون موافقة بريطانيا. فمنعت بذلك

أي نفوذ ينافسها هناك. ثم شرعت بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية لرفض مشروع سكة حديد بغداد او على الاقل مشاركة بريطانيا فيه بما يضمن مصالحها. ومن هنا يمكن ان نفسر موقفها تجاه المسألة المقدونية، والمظاهرة البحرية التي قامت بها بالاشتراك مع الدول الاخرى لإخضاع مالية مقدونيا لمراقبة الدول الكبرى واصرارها على القيام باصلاحات. كل ذلك الضغط على الدولة العثمانية كان لابعادها عن المانيا وجعلها تستجيب للمطالب البريطانية ومنها موضوع سكة حديد بغداد . (الخترش ، 1974 ، ص74)

المبحث الثالث: (التقارب البريطاني العثماني بعد ثورة 1908)

هيأت الظروف العثمانية الداخلية فرصة لتقارب بريطاني– عثماني بعد نجاح ثورة 1908 واقصاء عبد الحميد الثاني عام 1909 لان الساسة البريطانيين كانوا يلقون باللوم في تأزم العلاقة مع الدولة العثمانية على عاتق السلطان وهذا ما اشار اليه ادورد كراي – وزير خارجية بريطانيا (1905-1916)بقوله : "ان نزاع بريطانيا السابق لم يكن مع الشعب التركي بل مع حكومة البلاد "السلطان عبد الحميد الثاني" والتي انتفض الشعب ضدها وانا مستعد لتقديم العطف والتشجيع للنظام الجديد شرط ان يفعل كل ما هو حسن " .(الاحبابي ،1994، ص57)

ان العمل الحسن الذي اشار اليه وزير الخارجية البريطاني هو حصول بريطانيا على المزيد من الامتيازات السياسية والاقتصادية وتحجيم النفوذ الالماني داخل الدولة العثمانية، اذا لم يتم صده بالكامل. الا ان كلاً من هاذين الامرين لم يتحقق لان اطماع بريطانيا لم تتغي في كلا العهدين فقد رفضت الحكومة العثمانية طلب شركة "دارسي" للحصول على امتياز نفطي في الموصل وبغداد وامتياز سكة حديد تربط الخليج العربي ببغداد، فضلا عن ان عدم تقديم المساعدات المادية للحكومة الجديدة لعدم ثقة اصحاب رؤوس الاموال البريطانية بقوة الاقتصاد العثماني واصرار بريطانيا على زيادة نسبة الرسوم الكمركية . (الفتلاوي ، 2000 ، ص52) .

رمى بالحكومة العثمانية في احضان الالمان مما ادى الى ضياع تلك الفرصة، لابل تازمت العلاقة بين الطرفين وهذا ما اشار اليه هاردنك- وكيل وزير الخارجية البريطاني- في 28 أيار بقوله:" ان الوضع في تركيا سيء جدا وان نفوذنا يتداعى بشكل كبير .. ويبدوا انهم [اعضاء الحكومة العثمانية] قد استحوذوا على السلطة بصورة اكثر مما فعله صديقنا القديم[عبد الحميد الثاني] من هذا المنطلق يمكن ان نفسر سياسة بريطانيا خلال الازمات اللاحقة التي مرت بها الدولة العثمانية، فقد وقف الساسة البريطانيون متفرجين امام انسلاخ اجزاء من الدولة

العثمانية ولم يتدخلوا الا وفقا لمصالحهم السياسية والاقتصادية تاركين التدخل الفعلي الى ان يحين الوقت المناسب للتقسيم النهائي لتلك الدولة الايلة للسقوط . (الفتلاوي ، 2000 ، ص97) نصحت بريطانيا الدولة العثمانية اثناء الازمتين البوسنية والبلغارية بالتسليم بالامر الواقع بدلا من ان تخوض حربا ستكون هي الخاسر الاكبر فيها. كما انها وقفت على الحياد الميال لايطاليا في الحرب العثمانية الايطالية في ايلول 1911-1912ونصحتها بالتسليم بفقدان طرابلس والاكتفاء بطلب التعويض المناسب، لا بل وسهلت للإيطاليين احتلالهم لطرابلس وعبر نيكلسون ، رئيس القسم الاوربي في وزارة الخارجية البريطانية عن ذلك بقوله "انها لحماقة ان نغضب ايطاليا ذلك البلد الذي كانت لنا على الدوام علاقات ودية معه ... من اجل ارضاء تركيا التي كانت مصدر ازعاج كبير لنا" الامر الذي اجبر الأتراك على عقد معاهدة في لوزان في 8 تشرين الاول 1912 سلمت بموجبها طرابلس الغرب وبرقة الى ايطاليا. كررت الحكومة البريطانية ذات الموقف في حروب البلقان 1912-1913، فلم تكن تعارض انهاء الوجود العثماني في اوربا ووقفت على الحياد فهزمت الدولة العثمانية امام دول البلقان واضطرت أن تعقد معها معاهدة لندن في 30ايار 1913 التي خسرت بموجبها كل ممتلكاتها في أوربا عدا جزء صغير من تراقيا وعند قيام الصراع بين تلك الدول انتهزت الدولة العثمانية الفرصة واعادة ادرنة لسيادتها وثبتت ذلك في المعاهدة التي عقدتها مع دول البلقان في 29 ايلول 1913 . (يحيى ، 1983 ، ص112) .

دفعت تلك المواقف السلبية من الحكومة البريطانية تجاه الدولة العثمانية بالاتراك الى ان يلبسوا الثوب الالماني. والمتتبع لسياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الاولى ،يرى ان بريطانيا كانت عازفة عن التحالف معها لسببين رئيسين اولا : تحالفها مع كل من فرنسا عام 1904 وروسيا 1907 وثانيا: الثقل السياسي والاقتصادي الذي ستتحمله بريطانيا فيما لو تحالفت مع تلك الدولة المنهارة ورغبتها في رمي ذلك العبء على عاتق عدوتها المانيا فسعت للمماطلة في عملية تقسيمها الى ان تحقق مأربها. بدأت تبرز في بداية العقد الثاني من القرن العشرين كتلتان :-

الاولى :عرفت بـ"دول الوفاق" (سعد ، د.ت ، ص44)

الثانية : تزعمتها المانيا وحلفاؤها وعرفت بـ" الحلف الثلاثي " فخططت بريطانيا فيما لو اندلعت حرب يجب ان تكون الدولة العثمانية في الطرف المعادي. (وثيقة رقم 7 ، 1982 ، ص12)

اندلعت تلك الحرب واطلق عليها فيما بعد الحرب العالمية الاولى في تموز / آب 1914 ووصل حينها التقارب العثماني– الألماني ذروته فظاهريا اعلنت الدولة العثمانية في اول الامر حيادها اما سراً فكانت تؤيد الالمان وعقدت معهم معاهدة تحالف سرية في 2 اب 1914. وهنا بدأت بريطانيا

بتنفيذ ما خططت له فمن جهة بدأ اسطولها في الخليج يستعد لاحتلال العراق ما ان تبدا ساعة الصفر بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب المانيا. من جهة اخرى كانت تسعى لبقاء الدولة العثمانية خارج الحرب الى ان تضمن أمن قناة لسويس وتؤمن عبور القوات الهندية وغيرها . وبعد ان حققت ما تريد سمحت للطرادين الالمانيين (كوبن وبروسلاو) بالدخول الى الدردنيل ولم تدمرهما على الرغم من انها كانت قادرة على ذلك. ثم طالبت حلفائها بتسليمهما فورا فاعلنت الدولة العثمانية شراء الطرادين تعويضا عن امتناع بريطانيا تسليم السفينتين الحربيتين (رشادية والسلطان عثمان) اللتين كانت الدولة العثمانية قد اشترتهما ودفعت ثمنهما مقدما لبريطانيا. وفي الثلاثين من تشرين الاول حفز الالمان البحرية العثمانية على قصف اسطول البحر الاسود الروسي لفتح جبهة جديدة للروس واجبار بريطانيا على الاحتفاظ بقوات كبيرة في مصر بينما تتولى هي الجبهة الغربية. (التكريتي ، 1989 ، ص 38) .

دخلت الدولة العثمانية الحرب وهي منهكة ضعيفة مفككة يحدو الامل قادتها في ان تتمكن المانيا من ارجاع الاجزاء التي فقدتها. لكن ما حدث عكس ذلك تماما، لان دول الحلفاء، وعلى رأسها بريطانيا، وجدت في تلك الحرب ضالتها المنشودة لتحقيق مأربها في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها وظهر ذلك جليا من خلال المعاهدات السرية اثناء الحرب العالمية الاولى. انتصر البريطانيون على العثمانيين في جميع الجبهات، الا الجبهة الغربية التي حقق فيها العثمانيون انتصاراً ساحقا فقد اوعز للبحرية الملكية البريطانية بأمر من ونستون تشرشل– وزير الحربية (1911-1915) في 19 نيسان 1915 بشن حملة بحرية لاحتلال المضايق سميت بحملة الدردنيل، منيت فيها القوات البريطانية بهزيمة ساحقة نتيجة المقاومة العثمانية. ففشلت بريطانيا باختراق منطقة المضايق. هذه الهزيمة الساحقة شكلت درساً قاسياً لتشرشل وعلمته ان يتعامل بحذر مع المسألة التركية حين تسلم منصب رئاسة الوزراء في الحرب العالمية الثانية . (حسن ، د.ت ، ص61) .

خرجت الدولة العثمانية بهزيمة ساحقة من تلك الحرب وابرمت هدنة مع الحلفاء في سفينة اغاممنون، في ميناء مودرس بالقرب من جزيرة ليمنوس في بحر ايجه في 30 تشرين الاول 1918.

وعلى الرغم من ان اتفاقية الهدنة وقعت باسم الحلفاء ،الا انها كانت في واقع الامر عبارة عن اتفاقية ثنائية بين بريطانيا والدولة العثمانية حتى انه لم يسمح لممثل فرنسا بالصعود الى السفينة وجرى التوقيع على نصها الانكليزي وتضمنت 25 مادة اصبح بموجبها لدول الحلفاء حرية الملاحة في المضايق التركية ومنحتهم الحق في احتلال أي جزء استراتيجي في الدولة العثمانية في حالة ما اذا هددت الظروف امن الحلفاء. (التكريتي ،1990، ص57) .

وبعد احد عشر يوماً توجه الاسطول البريطاني باسم الحلفاء نحو اسطنبول بقيادة الجنرال كالثروب – القائد العام لقوات الحلفاء الذي عين في 13 تشرين الثاني مندوباً سامياً لبريطانيا في اسطنبول وشرعت جيوش الحلفاء باحتلال المواقع الاستراتيجية لحماية مصالحهم السياسية والاقتصادية وكان لبريطانيا حصة الاسد في ذلك، فقد اقدمت على احتلال ولاية الموصل والاسكندرونة في تشرين الثاني 1918 بحجة تامين خطوط تمويل قواتها ، ثم تقدمت بأتجاه محطة قاطمة Katma ثم شمال كليس Kilis في 6 كانون الاول ، وعنتاب Antep في 17 كانون الاول ومرسين Mersin في22 شباط 1919 واورفة Urfa في 24 اذار وشمالاً سيطرت على سامسون Samsun ومرزيفون Merzifon. اما من ناحية الشمال الشرقي فسيطرت على طرابزون Trabzon كما فرضت سيطرتها على خط سكة حديد شرق القوقاز، الذي يربط بين باكو وباطوم، ونظراً لفرض سيطرتها على مناطق كانت من حصة فرنسا بموجب المعاهدات السرية فقد اعادتها بموجب معاهدتين رسميتين في كانون الاول 1918.لم يقف الاتراك مكتوفي الايدي تجاه تمزيق دولتهم وسعوا بكل ما أوتوا من قوة لمقاومة ذلك الاحتلال المتعدد الاطراف فقاتلوا على اكثر من جبهة لانتزاع استقلالهم. (بهنان ، 1989 ، ص160).

الخاتمة :-

ان المتتبع للسياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1919 يلمس وبشكل جلي انها كانت ذات تحول تدريجي. فمن موقف مؤيد وصديق متعاطف، يرمي الى الحفاظ على ممتلكاتها بغية اتخاذها حاجزاً لاي تقدم او نفوذ دول اخرى لاسيما روسيا ، وتجلى ذلك في موقفها تجاه تمرد محمد علي وحرب القرم (1853-1856) والأزمة البلقانية (1875-1878) الى موقف البرود ثم العداء النسبي لاسيما بعد ان وضع البريطانيون أيديهم على القواعد المهمة ، مثل قبرص ومصر فأخذوا بتحويل مركزهم في الشرق الأوسط نحو مصر بدلاً من اسطنبول وتعميق نفوذهم في الخليج العربي ، مروراً نحو الموقف العدائي المحض في الحرب العالمية الأولى.

كل تلك التطورات في سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية كان وراءها العديد من الأسباب هي:

اولاً: مصالحها السياسية والاقتصادية في الدولة العثمانية

ثانيا: تحالفاتها الدولية مع كل من فرنسا وروسيا.

ثالثاً: معارضتها للتغلغل الألماني في جسم الدولة العثمانية، والذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر وترحيب الساسة العثمانيين بالتقارب مع ألمانيا وتسهيلهم تغلغلها في الدولة العثمانية.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

1. أ.ج تايلور، الصراع على السيادة في أوروبا ، ترجمة كاظم هاشم نعمة،الموصل،دار الثقافة للنشر،1980 .
2. احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر ، 1982 .
3. احمد علي ، التطور الاقتصادي في تركيا ـ دراسة عامة ، دار الخير للنشر ، دمشق ، 1985 .
4. جلال يحيى، لتاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1983 .
5. عبد العزيز محمد الشناوي ، اوروبا في مطلع العصور الحديثة ، دار المعارف في مصر، 1969.
6. فتوح عبد المحسن الخترش ، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ،دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1974
7. محمد فؤاد شكري ، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر،دار الثقافة للطباعة القاهرة ، د. ت .
8. محمد فؤاد كابريلي ، قيام الدولة العثمانية، ترجمة عن التركية احمد السعيد ، دار الكتاب العربي لطباعة والنشر د.ت.
9. محمد فريد المحامي،تاريخ الدولة العثمانية العلمية،الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 1977
10. محمد كامل الدسوقي،الدولة العثمانية والمسالة الشرفية،الدار الثقافة للنشر،القاهرة ،1967
11. هاشم التكريتي،مسالة الشرقية،المرحلة الاولى 1774-856 ،دار الحرية للطباعة،بغداد ، 1990
12. هاشم صالح التكريتي ، الاستعمار اشكاله ـ تطوراته ، دار الحرية للطباعة، بغداد ، 1989 .

ثانيا : الكتب الوثائقية:

1. صبحي ناظم توفيق ، تركيا والتحالفات السياسية ميثاق سعد اباد ومعاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثليات العراقية في اسطنبول انقره 1930-1953، السلسلة الوثائقية لبيت الحكمة ، بغداد ،سنه 2001 .
2. صبحي ناظم توفيق، تركيا والحلف البلقاني ـ الفرنسي ، المعاهدة البريطانية في الوثائق الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا 1936 ـ 1957 ، وثيقه رقم 7 ، السلسلة الوثائقية لبيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .

ثالثا : الرسائل الجامعية:

1. الاء حمزة الفتلاوي ، السياسة البريطانية تجاه تركيا 1919 الى 1923. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد ، 2000 .
2. انس ابراهيم العبيدي ، ازمة البوسنة 1908، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب، 1998 .
3. حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا 1918-1923 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعه بغداد ، كلية الآداب ،1989 .
4 ـ علي عباس هادي، الحروب البلقانية (1912-1913) دراسة تحليلية رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعه بغداد ، 1987 .
5 ـ نجلاء عدنان العكيلي ، الدولة العثمانية والمسالة الارمينية (1894-1916)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2003 .

6 ـ نصيف جاسم الاحبابي ، العلاقات بين تركيا والمانيا النازية (1933ـ1945) رسالة دكتوراه غير منشوره ، كليه الآداب ، بغداد ، 1994 .

List of Sources and References

First: Books:

1. A. J. Taylor, The Struggle for Sovereignty in Europe, translated by Kazim Hashim Ni'ma and Yoel Yousef Aziz, Mosul, 1980.

2. Ahmed Abdel Rahim Mustafa, On the Origins of Ottoman History, Beirut, 1982.

3. Ahmed Ali, Economic Development in Turkey, translated.

4. Jalal Yahya, Modern and Contemporary European History, Alexandria, 1983.

5. Abdel Aziz Muhammad Al-Shinawi, Europe at the Dawn of the Modern Era, Dar Al-Ma'arif, Egypt, 1969.

6. Fatouh Abdel Mohsen Al-Khatrash, A History of British-Kuwaiti Political Relations, Kuwait, 1974.

7. Muhammad Fouad Shukri, The French Campaign and the French Withdrawal from Egypt, Cairo,

8. Muhammad Fouad Kabrili, The Rise of the Ottoman State, translated from Turkish by Ahmed Al-Saeed, Arab Book House for Printing and Publishing, n.d. 9. Muhammad Farid, Attorney at Law, *The Scientific History of the Ottoman State*, Egypt, 1977.

10. Muhammad Kamil al-Dasuqi, *The Ottoman State and the Question of Honor*, Cairo, 1967.

11. Hashim Salih al-Tikriti, *The Question of Honor: The First Stage 1774-1856*, Baghdad, 1990.

12. Hashim Salih al-Tikriti, *Colonialism: Its Forms, Developments, and Methods*, Baghdad, 1989.

Second: Documentary Books:

1. Subhi Nazim Tawfiq, *Turkey and Political Alliances: The Saadabad Pact and the Soviet Treaty of Friendship in the Documents of the Iraqi Representations in Istanbul and Ankara, 1930-1953*, Documentary Series of the House of Wisdom, Baghdad, 2001.

2. Subhi Nazim Tawfiq, Turkey and the Balkan-French Alliance, The British Treaty in Iraqi Diplomatic Documents Approved to Turkey 1936-1957, Document No. 7, Documentary Series of the House of Wisdom, Baghdad, 2000.

Third: University Theses:

1. Alaa Hamza Al-Fatlawi, British Policy Towards Turkey 1919-1923, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2000.

2. Anas Ibrahim Al-Ubaidi, The Bosnian Crisis of 1908, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts, 1998.

3. Hanna Azzo Bahnan, Political Developments in Turkey 1918-1923, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts, 1989. 4. Ali Abbas Hadi, The Balkan Wars (1912-1913): An Analytical Study, Unpublished PhD Dissertation, College of Arts, University of Baghdad, 1987.

5. Najla Adnan Al-Akeeli, The Ottoman State and the Armenian Question (1894-1916), Unpublished Master's Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2003.

6. Naseef Jassim Al-Ahbabi, Relations between Turkey and Nazi Germany (1933-1945), Unpublished PhD Dissertation, College of Arts, Baghdad, 1994.

British policy towards the Ottoman Empire up to 1919

Dr. Ahmed Jabbar Anfus Al-Atabi
General Directorate of Education of Baghdad, Al-Rusafa II
Ministry of Education
ahmedjabbaranfos68@gmail.com

Keywords: British policy, Ottoman Empire, 1919.

Summary:

The Ottoman state appeared on the stage of history at the beginning of the ourteenth century at the hands of Osman bin Ertugrul, and its successors enjoyed the power that enabled them to control vast areas of European and Arab lands. Britain's contact with the Ottoman state began in 1396, when it realized that it could only penetrate it through trade. Britain entered into several treaties to ensure an economic and commercial spring and enjoyed several privileges to coordinate trade work. Signs of weakness and illusion had begun to appear in the Ottoman state since the second century of the sixteenth century with the decline of agricultural conditions. Britain did not have a clear policy towards the Ottoman state until the end of the eighteenth century, and the British position was not limited to believing absolutely in the principle of preserving the possessions of the Ottoman Empire, which necessitates its remaining as it is until they consolidate their influence and pave the way by occupying the strategic areas that overlook the route to the East. In the First World War, British policy found that the opportunity was ripe to implement its expansionist policy of occupying the Ottoman.